E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/CN.4/Sub.2/1994/L.2
8 AUGUST 1994
ARABIC
Original: FRANCAIS

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز
وحماية الأقليات
الدورة السادسة والأربعون
البند ٦ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسات التمييز والعزل العنصريين وسياسة الفصل العنصري، في جميع البلدان، مع الاهتمام خاصة بالبلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة: تقرير اللجنة الفرعية بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ٨ (د - ٢٣)

السيد بنغوا، والسيد بوسويت، والسيدة دايس، والسيد جوانيه، والسيد رمضان، والسيدة غوانميزيا، والسيد غيسه، والسيد مكسيم والسيدة ورزازي، والسيد ييمر: مشروع قرار

الحالة في رواندا

إن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات،

إذ تشعر ببالغ القلق لضخامة وخطورة الإبادة الجماعية الناجمة عن المذابح المرتكبة ضد التوتسي والاغتيالات السياسية المرتكبة ضد الهوتو وعن سائر انتهاكات حقوق الانسان في رواندا،

وإذ تدرك أن هذه المأساة هي نتيجة لسياسات تمييزية أدت الى انقسام الشعب الرواندي وولّدت آلاماً عظيمة،

وإذ تدرك كذلك الدور البغيض الذي قامت به في الماضي، ولا تزال تقوم به، بعض الدول أو المجموعات أو الأفراد في المأساة الرواندية،

واقتناعاً منها بالضرورة الملحة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء هذا الوضع،

١- تطالب بالوقف الفوري للمذابح والآلام المفروضة على الشعب الرواندي بالتواطؤ مع دول معينة، عن طريق القيام بوجه خاص بتجريد الميليشيات والعناصر المتطرفة، التابعة للقوات الرواندية السابقة والتي ارتكبت هذه المجازر، تجريدا سريعا وكاملا من أسلحتها؛

٢- تأسف لأن التدخل المتأخر وغير الفعال تماما من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لم يسمح بمنع حدوث الإبادة الجماعية عندما كان هذا الأمر لا يزال ممكنا، في الوقت الذي تحيط فيه علماً بالجهود المبذولة على المستوى الإنساني، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٣- تطلب اتخاذ جميع التدابير لتشجيع جميع اللاجئين الروانديين على العودة بصورة طوعية وبأمان تام الى ديارهم واراضيهم؛

٤- تتمنى أن يتم وقف انتشار الأوبئة، ولا سيما الكوليرا والزحار، التي تبيد الشعب الرواندي، بغية استئصالها بجميع الوسائل؛

٥- تطلب أن تُقدم الى رواندا وشعبها، بمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية، كل المساعدة وكل المعونة اللازمتين لإنشاء دولة يسودها حكم القانون ولإعادة تعمير البلد، وفقا لقرارات الشعب الرواندي ومصالحه؛

٦- تذكّر جميع الدول سواء المجاورة لرواندا أو الدول الأخرى، وكذلك وسائل الإعلام، ولا سيما الإذاعة، بواجبها القاضي بالتزام حياد موضوعي تام إزاء النزاع وبالوقف الفوري لجميع أنواع الدعاية والحض على الكراهية الإثنية والعرقية؛

٧- تطلب البحث عن الأشخاص الذين تورطوا في جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والإبادة الجماعية في المأساة الرواندية، وتحديد هويتهم، وإثبات مسؤولياتهم، الوطنية منها والدولية، بغية معاقبة المسؤولين وتأمين تعويض عادل ومنصف للضحايا أو لمن يخلفهم، وفقا لمبادئ القانون الدولي؛

٨- تطلب أن تقوم الدول التي منحت الأشخاص المتورطين في المجازر حق اللجوء أو غيره من الملاذ باتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل عدم إفلات هؤلاء من العدالة؛

٩- تؤكد أهمية إنشاء محكمة جنائية دولية تكون مهمتها محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم؛

١٠- تسترعي نظر لجنة الخبراء التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة إلى ضرورة التحقيق في جميع الأحداث التي أدت الى الوضع الحالي، بما في ذلك اغتيال رئيس الوزراء والوزراء والوجهاء الروانديين، فضلا عن جنود الأمم المتحدة العشرة المكلفين بحماية رئيس الوزراء، وتحديد هوية الروانديين والأجانب المتورطين في تهريب الأسلحة أو عمليات التهريب غير المشروعة الأخرى أو في الدعاية العنصرية التي تبث بواسطة الإذاعة، والتي جعلت بالامكان ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والاغتيالات السياسية، والاهتمام على سبيل الأولوية بتحديد مالكي وسائل الإعلام ومديريها والعاملين معها، ولا سيما "إذاعة ميل كولين"، التي ما زالت تقوم بدور حاسم، عن طريق التلاعب بالمعلومات، في تنفيذ الفظاعات المرتكبة وتوسيع نطاقها، والبحث عن الأدلة التي تدين هؤلاء وإثبات مسؤولياتهم؛

١١- تعرب عن أملها في تأمين متابعة فعالة، في إطار الآليات القائمة داخل منظمة الأمم المتحدة، لتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في رواندا، الذي يشير الى الاغتيالات السياسية والإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا.

- - - - -